اجتماع وزراء خارجية عرب الشهر القادم لبحث ملف مدينة السلام

البرلمان الإيراني يلزم الحكومة بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لفلسطين

اشتباكات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي عند مدخل بيت لحم في الضفة الغربية (أ.ف.ب)

وافق البرلمان الإيراني أمس على إضافة ملحق على «قانون حماية الثورة الفلسطينية»، يلزم الحكومة الإيرانية بالاعتراف بالقدس كاملة «عاصمة أبدية» لفلسطين، في حين قال مسؤول كبير في الجامعة العربية إن وزراء خارجية ست دول عربية سيجتمعون في الأردن الشهر المقبل لبحث قرار أميركا الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

وصوت إلى جانب الملحق ١٩٨ نائباً في البرلمان الإيراني وامتنع نائب واحد عن التصويت.

وفي أعقاب التصويت، أعلن رئيس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني، أن قرار نقل سفارة الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى من تل أبيب إلى القدس، يأتي في إطار تنفيذ مخطط الرئيس الأميركي دونالد ترامب».

وقال لاريجاني: «إنهم، وبعد الاحتجاجات الشعبية في الدول الإسلامية وباقي دول العالم على قرار القدس، افتعلوا سيناريو جديداً ومسرحية مبتذلة في الأمم المتحدة بعرض قطعة من الحديد، زعموا أنها شظايا صاروخ أعطته إيران لليمن، وذلك بهدف تضليل الرأي العام عن المشكلة التي صنعوها لأنفسهم بشأن القدس، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل».

وعبر لاريجاني عن تقديره لجميع النواب، ودعا الحكومة إلى «دعم هذا القرار لإحباط المؤامرة الأميركية».

في سياق متصل قال مسؤول كبير في الجامعة العربية أمس إن وزراء خارجية ست دول عربية بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط سيجتمعون في الأردن يوم السادس من كانون الثاني المقبل لبحث قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن حسام زكي الأمين العام المساعد للجامعة العربية قوله في مؤتمر صحفي إن الاجتماع سيضم وزراء خارجية الأردن ومصر وفلسطين والسعودية والإمارات والمغرب، وهم أعضاء وفد الوزراء المشكل بقرار من مجلس وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم الطارئ يوم التاسع من كانون الأول الجاري.

وكان وزراء الخارجية العرب طالبوا الولايات المتحدة في اجتماعهم الطارئ بإلغاء القرار المتعلق بالقدس، وقالوا إن القرار «يقوض جهود تحقيق السلام».

ويوم الخميس الماضي، صوتت ١٢٨ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار يحث الولايات المتحدة على سحب قرارها.

وهدد ترامب بقطع المساعدات المالية عن الدول التي صوتت لصالح القرار الذي صاغته مصر وساندته كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي عدا الولايات المتحدة.

هذا ونفت وزارة الخارجية السلوفاكية الأنباء التي نشرتها صحف إسرائيلية حول وجود مفاوضات بشأن نقل السفارة السلوفاكية لدى كيان الاحتلال الإسرائيلي إلى القدس المحتلة.

وقالت الوزارة في بيان لها: إنها سبق «وعبرت وبشكل متكرر عن موقفها القائم على أن حل الدولتين هو الحل الوحيد الدائم والقابل للاستمرارية للقضية الفلسطينية» موضحة أن «موقفها من موضوع القدس ينطلق من قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي الذي يؤكد أن وضع القدس يجب أن يتحدد نتيجة لمحادثات مباشرة تتم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وليس نتيجة لقرارات سياسية أحادية الجانب».

إلى ذلك قرر كيان الاحتلال الإسرائيلي التمادي في استفزازه و«تكريم» الرئيس الأميركي على فعلته الإجرامية بإقامة محطة لسكك الحديد قرب حائط البراق وهو الجدار الغربي للمسجد الأقصى.

وأعلن وزير المواصلات والاستخبارات في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس في بيان صدر أمس عن وزارة النقل والمواصلات أنه «أوعز لإدارة سكك الحديد في الوزارة بمد الخط الواصل بين تل أبيب والقدس حتى حائط المبكى».

وذكر أن المحطة الجديدة ستحمل اسم الرئيس الأميركي دونالد ترامب «تكريماً لإسهامه في تثبيت وضع القدس عاصمة لإسرائيل عن طريق إعلانه التاريخي».

وكالات

المصالحة الفلسطينية.. «كش مات»

نعيم إبراهيم

بات الحديث عن المصالحة الفلسطينية مقرفاً إلى حد بعيد، لأن جميع القوى الفلسطينية تصر على الحرث بالماء، إلا من رحم ربي، وبزوغ نجم الإسلام السياسي الفلسطيني زاد الطين بله واتسعت دائرة الشرخ والانقسام والضياع في مجاهيل الظرفين الذاتي والموضوعي، الأمر الذي يهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة العام ١٩٦٤ فشلت كل محاولات تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وغلب كثير من الفصائل مصالحه بشكل أو بآخر على مصلحة الشعب الفلسطيني، رغم أن مراحل الصراع العربي الصهيوني المتعاقبة شهدت أحداثا وحروبا كبيرة كان على القوى الفلسطينية أن تتوحد في ظلها على الصعد كافة.

ينادي الجميع اليوم بإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان، ويتساءل آخرون، هل دخلت المصالحة في سبات مؤقت أم موت سريري؟

في ظل «الربيع العربي» و«صفقة القرن» وبدايتها قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس والاعتراف بالمدينة عاصمة للكيان الصهيوني والحديث عن يهودية الدولة، وعدم اتخاذ خطوات عملية ضد هذه المؤامرة، يمكن الجزم أن المصالحة الفلسطينية «كش مات»، إلا إذا حدثت معجزة ذاتية تقلب المعادلة وتفشل كل ما يخطط موضوعياً.

ما يجري بين حركتي حماس وفتح من اقتتال في مختلف الجوانب، ليس تراشقاً إعلامياً وإنما هو شرخ قاتل في النظرية والممارسة انعكس بالضرورة على بقية الفصائل والقوى التي يراد لها أن تكون مجرد بيادق في ملعبي الحزبين الحاكمين.

هذا الشرخ أدى إلى انحراف البوصلة ما حقق انهيار المصالحة وفشل الوحدة الوطنية الفلسطينية، والخوف كل الخوف أن ينتج عن هذا الأمر موت المشروع الوطني الفلسطيني، ودليل ذلك اعتراف قائد حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار وقوله: «إن لم يتحرك شعبنا للنهوض بمشروعنا الوطني فسنعض أصابع الندم في وقت ليس ببعيد».

لذلك يسود اعتقاد أنه بظل غياب الحاضنة العربية والإسلامية والدولية عن جزء واسع من الكل الفلسطيني، في ظل تبدل منظومة القيم السياسية وهرولة عدد كبير من الرسميات العربية نحو التطبيع من فوق الطاولة، بات الانتحار السياسي سمة الراهن الفلسطيني، ومعه ورقة المصالحة الصغيرة في المعادلة الدولية المقبلة سوف تكون ميتة ومن الماضي، إلا إذا حدثت معجزة كما أسلفنا تمنع هذا الموت.

إن قرارات الأمم المتحدة والتحرك السياسي والدبلوماسي لن يثني الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن قراره ولن يجبر الاحتلال الصهيوني على التراجع عن مشاريعه الاستيطانية والتهجيرية والتدميرية، وبالتالي لن يتوقف قطار التطبيع العربي الرسمي، ولذلك لا يوجد مبرر من الهروب في مواجهة الاحتلال الصهيوني بالمقاومة وعلى رأسها المسلحة، وإتمام المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية، وإلا فإن فلسطين الأرض والإنسان سوف تتذكرها الأجيال المتعاقبة وقوفا على الأطلال، فهل من معتبر؟

مأساة القدس.. المسؤولية

مصر- محمد أشرف البيومي

يغمرني شعور بالغضب والمهانة رغم ثقتي بنصر قادم لا محالة مهما طال الزمن وكثرت الصعوبات وتعددت العقبات، والذي يصاحبها إصرار بمواصلة التحدي للسياسات الأميركية الإجرامية والتي يواجهها وطننا العربي ودول أخرى عديدة.

إن العدوان على الدولة السورية والشعب السوري وعلى شعب اليمن، ومن قبلها العراق، والدمار الذي لحق بليبيا والعدوان المتواصل علي فلسطين والجرائم البشعة في فيتنام ولاوس وكمبوديا يكفي لغضب البشرية جمعاء، فهذه الممارسات تعكس طبيعة الإمبريالية والإدارات الأميركية المتعاقبة والمتسمة بالعنف والاستغلال والعنصرية، وهي نفس طبيعة حليفها الإستراتيجي الكيان الصهيوني الذي زرع في قلب أمتنا العربية ومن ثم، فلا بديل عن مواجهته والقضاء عليه وهزيمته.

لقد توالت ضربات قاصمة للمشروع العربي بدءا باتفاقية كامب دافيد ومعاهدة «السلام» المصرية التي وقعها الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات في غياب كامل من قبل الشعب المصري وأدت عملياً إلي تحييد مصر، الدولة المركزية، عن الصراع ضد العدو الصهيوني وحلفائه، وغرقها في التبعية.

لقد ارتبط مسار «السلام» بشكل وثيق بـ«الانفتاح الاقتصادي» منذ البداية فأصبح اقتصادنا استهلاكيا غير إنتاجي فتفشت البطالة وتفاقمت معاناة الشعب بطبقاته الفقيرة والمتوسطة وأصبحنا أسيري المعونات والقروض بشروطها المجحفة العائقة للتقدم، كما أصبحت أداة للابتزاز فلقد هدد ترامب مؤخراً بقطعها عن الدول التي تقف ضد تحويل القدس عاصمة للكيان الصهيوني.

كما أن هذه الاتفاقات فتحت الباب على مصراعيه لاتفاقات استسلامية أخرى وهي وادي عربة وأوسلو، فمفاوضات السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها مناحيم بيغن في مينا هاوس كانت بمثابة تمثيلية مفضوحة أعطت غطاء زائفا بأن اتفاقية كامب دافيد ليس اتفاقاً منفردا وأنها لم تهمل القضية الفلسطينية وأن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين رفضوا استلام الضفة وغزة عندما سنحت الفرصة، وبالطبع أدت الآلة الإعلامية دورها بكفاءة للتضليل ولإدانة الفلسطينيين من خلال حملات تشويه وشعارات دنيئة مثل «أولها فلس وآخرها طين»، وترديد مقولات كاذبة مثل «الفلسطينيون باعوا أرضهم»، مما ساهم في نمو الشعور السلبي من قبل بعض المصريين، كما ساهم في دعم هذا الشعور السلبي تصرفات شريحة مستغلة وفاسدة من الفلسطينيين وقياداتهم.

ثم جاء اتفاق وادي عربة تكملة منطقية لمسلسل الاستسلام مما وجه لطمة أخرى لفلسطين، أما أوسلو فلا شك أنها الضربة الكبرى، فالسلطة الفلسطينية أصبحت فعلياً أداة قمع للمقاومة الفلسطينية، أي أن العدو الصهيوني أصبح له شريك في منع انتفاضات مزعجة هي السلطة الفلسطينية.

لقد أصبح رجال الأعمال الفاسدين الذين أثروا ثراء فاحشا، جزءاً لا يتجزأ من السلطة سواء في مصر أو فلسطين بجناحيها في غزة ورام الله، كما لعبت الدول العربية الرجعية مستخدمة ثرواتها البترولية في التراجع الكبير والانحسار الملحوظ عن القضايا القومية باعتبارها واقعيا حليفا للإمبريالية والصهيونية كما تثبت التطورات الحالية.

ورغم كل هذه التطورات السلبية، فقد حققت الحركات الشعبية لمقاومة «التطبيع» مع العدو الصهيوني والمقاطعة كسلاح شعبي، نجاحاً كبيراً في الثمانينيات، وخصوصاً في أعوام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣ عندما اتسع التجاوب الشعبي بدرجة ملحوظة، وبعد احتلال العراق أفل هذا النشاط، كما تغيرت الأولويات بشكل مفاجئ وانحسر النشاط الوطني بازدياد تأثير المنظمات الممولة أجنبيا المتخفية في رداء محاربة الاستبداد ونشر الديمقراطية، وبالتزامن مع ذلك صعدت حركات نيوليبرالية تهمل القضايا الوطنية أو تسقطها بل أحياناً تدعو إلى التدخل الأجنبي مثل مجموعة «إعلان دمشق» في سورية.

من هنا ينصب جزء كبير من استيائي من قرار ترامب على هؤلاء المثقفين المزيفين وبالتأكيد على دول الرجعية العربية وأتباعها من المثقفين الذين خضعوا لليبرالية الجديدة وتبنوا أهدافها وفي قلبها إهمال القضايا القومية، بل أصبحوا أبواقا للإمبريالية أو للرجعية العربية وأصبح بعضهم دعاة لما يسمى بالتطبيع مع العدو الصهيوني، وصاروا يتهكمون على المثقفين الملتزمين الذين يعادوا الثلاثي البغيض: الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، وكتبوا المقالات يصفون شعاراتهم بالشعارات الخشبية التي عفا عليها الزمن.

خامنئي يحذر من بث الفرقة لدى الشعب الإيراني

حذر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران علي الخامنئي من المؤامرات والمحاولات الرامية إلى استهداف الشعب الإيراني من خلال بث الفرقة ونشر الأكاذيب الوقحة، في إشارة إلى محاولات أميركا والسعودية التخريبية إزاء إيران.

وقال الخامنئي خلال لقائه أمس أعضاء المجلس التنسيقي للإعلام الإسلامي: «إن عدو إيران الأساسي هو أميركا التي تعتبر من أفسد وأظلم حكومات العالم» لافتاً إلى أنها دعمت التنظيمات الإرهابية كداعش ولا يزالون يقدمون الدعم للتكفيريين والعائلة السعودية الحاكمة ودعمت أيضاً المجرمين الذين يرتكبون الجرائم في فلسطين واليمن.

إلى ذلك أكد أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، أن الاستخبارات الإيرانية تغلغلت في عمق تنظيم داعش الإرهابي، مشدداً على أنها أقوى استخبارات في الشرق الأوسط.

وفي تصريح أدلى به بمناسبة ذكرى تأسيس قوات الحفاظ على أمن الطيران، قال القائد الأسبق لقوات حرس الثورة الإسلامية، إن «الاستخبارات الإيرانية اليوم هي أقوى استخبارات في الشرق الأوسط، وبعد نشر أسرار ووثائق داعش مستقبلاً سيتبين أننا كنا قد تغلغلنا في عمق داعش، ولم نكن فقط نقاتل هذا التنظيم عند الحدود أو في سورية والعراق».

وكالات

ماكرون يدعو السعودية لرفع حصارها عن اليمن

قال مصدر في قصر الإليزيه أمس: إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دعا إلى رفع الحصار عن اليمن «بالكامل» وذلك خلال مكالمة هاتفية مع الملك السعودي سلمان الأحد الماضي.

وأضاف المصدر: «عبر الرئيس عن قلقه الشديد بشأن الكارثة الإنسانية في اليمن ودعا العاهل السعودي إلى رفع الحصار بالكامل للسماح بدخول المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية إلى اليمن».

في هذه الأثناء قتل ١٤ مدنياً يمنياً من عائلة واحدة في مجزرة جديدة ارتكبها طيران النظام السعودي بمحافظة الحديدة.

وأدان مصدر بوزارة الخارجية اليمنية ممارسات تحالف دول العدوان ضد الشعب اليمني في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

واستنكر المصدر استهداف العدوان للمدنيين الأبرياء في إطار مبررات واهية وكاذبة يذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين.

وشدد المصدر على أن هذه الجرائم التي تمارسها دول العدوان لا تسقط بالتقادم مؤكداً أنها تظهر مجدداً أن هدف العدوان إبادة الشعب اليمني من خلال استهدافه بالقتل المباشر بواسطة الطائرات الحربية أو من خلال الحصار الشامل ومنع وصول المساعدات الإنسانية والعلاجية والوقود والمواد التجارية واستمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي.

وأعاد المصدر التأكيد على أنه لا حل عسكرياً في اليمن وأن السبيل الوحيد لإحلال الأمن والاستقرار لن يتأتى إلا عبر انتهاج سبيل التسوية السياسية والجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى ترتيبات سلام عادل ومستدام.

وكالات

قطر تستقبل قوات تركية جديدة

أعلنت وزارة الدفاع في قطر عن وصول دفعة جديدة من قوات النظام التركي إلى قاعدة العيديد الجوية جنوب غرب الدوحة.

وقالت الوزارة في بيان نشرته في موقعها على تويتر: إن «دفعة تعزيزية جديدة من القوات التركية تضم عناصر تابعة لقيادة القوات المشتركة التركية وصلت إلى قاعدة العيديد الجوية» مشيرة إلى أن وصول تلك القوات يأتي ضمن الاتفاقية الدفاعية المشتركة بين قطر وتركيا.

وهناك تعاون عسكري بين قطر والنظام التركي وفقاً لاتفاقية وقعتها أنقرة والدوحة في نيسان عام ٢٠١٦ حيث تم بعد ذلك إرسال المئات من الجنود الأتراك إلى قطر.

من جهة ثانية أشارت صحيفة ني شفق التركية في تقرير لها إلى أن القوات التركية في قطر كان لها دور كبير في الحيلولة دون حدوث انقلاب سياسي على أمير قطر تميم بن حمد في اليوم الأول لاندلاع الأزمة الدبلوماسية بين قطر وعدد من الدول الخليجية الأخرى قبل سبعة أشهر.

وأضافت الصحيفة: إن ٢٠٠ جندي تركي تلقوا أوامر لحماية مكان إقامة تميم في الدوحة في الليلة الأولى للأزمة ما يعني أن القوات التركية حالت دون حصول انقلاب في قطر.

وكان رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أعلن عقب اندلاع الأزمة بين قطر والدول الخليجية أن نظامه سيواصل دعم الدوحة كما دعا إلى رفع الحصار المفروض عليها بصورة كاملة.

وكالات

قيود روسية على أميركا في إطار «السماء المفتوحة»

من أحد المطارات الروسية (عن الإنترنت – أرشيف)

أعلن مصدر عسكري روسي أن موسكو قررت اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ فرض جملة من القيود على الولايات المتحدة في إطار اتفاقية (السماء المفتوحة) التي انضم إليها البلدان.

ونقلت وكالة «نوفوستي» عن المصدر الروسي قوله: «سنعيد النظر في قائمة المطارات التي فتحنا أجواءها أمام الطائرات الأميركية وذلك في رد مواز على تدابير مشابهة أعلنت واشنطن نيتها اتخاذها تجاهنا» مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تعتزم إغلاق أجواء عدد من المطارات في وجه المراقبين الروس فوق ألاسكا وهاواي والحد من مسافات التحليق المسموحة في الأجواء الأميركية.

ووقعت ٢٧ بلداً عضواً في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي سنة ١٩٩٢ اتفاقية السماء المفتوحة لتعزيز التعاون والثقة بين الدول الأعضاء حيث تتيح الاتفاقية للبلد العضو جمع المعلومات حول قوات البلد العضو الآخر المسلحة والوقوف على نشاطاته العسكرية التي قد تثير قلق الآخرين.

ويبلغ عدد أعضاء السماء المفتوحة في الوقت الراهن ٣٤ دولة بينها روسيا التي التحقت بالاتفاقية في أيار عام ٢٠٠١.

إلى ذلك قال المدير العام لمؤسسة روستيك الحكومية الروسية سيرغي تشيميزوف: إن العقوبات الجديدة التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠١٨ على عدد من الأشخاص والشركات الروسية هي «مثال ملموس على المنافسة غير النزيهة».

وأضاف تشيميزوف في مقابلة مع صحيفة كومرسانت الروسية: إن الأميركيين «يحاولون ممارسة الضغط لإدراكهم بأن أسلحتنا تنافسية للغاية وبأسعار أرخص والجودة ليست أقل شأنا من نظيراتها من أميركا أو أوروبا وغالبا ما تتفوق... وهذا بطبيعة الحال لا يعجبهم لأنهم يفقدون السوق» لافتا إلى أنه ورغم العقوبات الأميركية «وجدنا نقاط بيع أخرى للمنتجات في منطقة أميركا اللاتينية وفي العالم العربي».

وأضاف تشيميزوف: إنه «ستكون هناك نقاط مؤلمة بالنسبة لنا.. وسيتم توجيه الضربة ليس فقط إلى الخدمات اللوجستية لشركاتنا ولكن أيضاً على ما يبدو لشركائنا.. ولكننا نبحث عن خيارات للخروج من الوضع».

ووقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شهر آب الماضي قانونا بشأن توسيع عدد من العقوبات القطاعية ضد الاقتصاد الروسي على حين من المتوقع فرض مجموعة جديدة من التدابير التقييدية الأميركية ضد روسيا في أواخر شهر كانون الثاني وأوائل شباط القادمين.

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أكدت الخميس الماضي أن موسكو سترد على العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة ضد روسيا.

إلى ذلك سجل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس رسمياً ترشحه لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة للفوز بفترة ولاية جديدة.

وقدم بوتين الأوراق المطلوبة إلى اللجنة المركزية للانتخابات بنفسه قبل الانتخابات المقررة في ١٨ آذار.

وقال حزب روسيا المتحدة الحاكم وحزب روسيا عادلة إنهما سيدعمان بوتين.

ويشيد الحلفاء ببوتين لأنه استعاد الشعور الوطني بالكرامة ووسع نطاق نفوذ موسكو.

هذا واعتبرت وزارة الخارجية الروسية تصريحات الخارجية الأميركية بشأن رفض لجنة الانتخابات في روسيا تسجيل المعارض أليكسي نافالني مرشحاً لانتخابات الرئاسة تدخلاً مباشراً في الانتخابات الروسية.

وذكرت وكالة «تاس» للأنباء أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا كتبت في حسابها على موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي أن «هذا التصريح للخارجية الأميركية والذي لن يكون وحيداً حسب قناعتي هو تدخل مباشر في عملية الانتخابات وكذلك في شؤون الدولة الداخلية».

وأشارت الدبلوماسية الروسية إلى أن «موقف الخارجية الأميركية مثير للسخرية لأن الأميركيين هم الذين أطلقوا على قناتي روسيا اليوم وسبوتنيك تسمية عملاء أجانب ويلاحقون وسائل الإعلام الروسية في مختلف أنحاء العالم ويخصصون أموالا هائلة لمواجهة ما يسمى الدعاية الروسية».

من جهة أخرى قال رئيس مجموعة روستيك الروسية الحكومية لصحيفة كومرسانت اليومية أمس أن روسيا ستمد تركيا بأربع وحدات من منظومة «إس ٤٠٠» للصواريخ أرض جو مقابل ٢،٥ مليار دولار في إطار صفقة تم الانتهاء تقريباً من وضع اللمسات الأخيرة عليها.

وأضاف تشيميزوف: إن تركيا ستدفع ٤٥ بالمئة من التكلفة مقدماً على حين ستمنحها روسيا قروضاً تغطي باقي التكلفة. وتابع قائلاً: إن من المتوقع أن تبدأ موسكو تسليم أول الوحدات في آذار ٢٠٢٠.

وقال تشيميزوف للصحيفة: إن تركيا أول من سيملك منظومة صواريخ إس ٤٠٠ المتطورة من بين أعضاء حلف شمال الأطلسي.

وكالات

الاعتقالات ضد الانقلابيين متواصلة في تركيا

برلين تجدد: لا مكان لأنقرة في الاتحاد الأوروبي

بينما يحاول رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أن يوهم العالم وشعبه أنه يسيطر بشكل محكم علي مفاصل الحكم في بلاده من خلال جولاته المستمرة إلى العديد من الدول ولعل آخرها إلى تونس حيث يحاول جاهدا تغذية أطماعه الاستعمارية عن طريق الصفقات والاتفاقات المختلفة واضعا نفسه خارج الواقع المحيط به وببلاده، تخرج العديد من المظاهرات الرافضة لحكمه وتستمر قواته باعتقال المزيد والمزيد من المواطنين الأتراك.

في هذه الأثناء استبعد وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل أن يكون لتركيا مكان كعضو في الاتحاد الأوروبي.

وقال غابرييل في تصريحات لصحيفة فونكه الألمانية إن «أحد الإمكانات يمكن أن يتمثل في السعي نحو وضع شكل جديد وأقوى للاتحاد الجمركي مع أنقرة ولكن ذلك لن يسير طالما أن الوضع في تركيا لا يتغير مجددا».

هذا واعتقلت سلطات النظام التركي أمس ٥٤ من موظفي جامعة الفاتح التي أغلقت العام الماضي وذلك بذريعة صلتهم بمحاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا في تموز ٢٠١٦.

وذكرت رويترز أن لدى الشرطة التركية أوامر باعتقال ١٧١ أكاديميا وموظفا من جامعة الفاتح المغلقة بإسطنبول بزعم ارتباطهم بالداعية التركي فتح الله غولن.

كما اعتقلت شرطة النظام التركي ٣٣ عاملا خلال مشاركتهم في مسيرة انطلقت من إزميت شمال غرب تركيا باتجاه العاصمة أنقرة احتجاجاً على طردهم من العمل بسبب عضويتهم في نقابة عمالية.

إلى ذلك أعلن أردوغان أن أجندة مفاوضاته مع الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الفردية ثم بحضور وفدي البلدين شملت طيفا واسعا من المسائل ذات الاهتمام المشترك، مشدداً على وقوف أنقرة الدائم إلى جانب تونس، لاسيما في محاربة الإرهاب.

وأعرب الرئيس التركي عن جاهزية بلاده لتقديم تجربتها في هذا المجال إلى زملائها التونسيين، وخاصة فيما يتعلق بتدريب عناصر الأمن والدعم اللوجستي.

من جانبه، أشاد السبسي بمتانة العلاقات بين البلدين، مؤكداً تطابق وجهات نظر تونس وأنقرة إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

هذا وأبرمت تركيا وتونس أربع اتفاقيات على هامش زيارة رئيس النظام التركي إلى تونس.

وكالات